

**CA,Marrakech,5/10/1998,9120**

<b>Identification</b>			
<b>Ref</b> 20136	<b>Juridiction</b> Cour d'appel	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Marrakech	<b>N° de décision</b> 9120
<b>Date de décision</b> 05/10/1998	<b>N° de dossier</b>	<b>Type de décision</b> Arrêt	<b>Chambre</b>
<b>Abstract</b>			
<b>Thème</b> Commercial	<b>Mots clés</b> Registre de commerce, Preuve de l'obligation, Obligation de dépôt et de publication (Oui), Gérance libre, Fonds de commerce		
<b>Base légale</b>	<b>Source</b> Non publiée		

## Résumé en français

Aux termes de l'article 399 du DOC, la preuve de l'obligation doit être faite par celui qui s'en prévaut. Aussi, l'acte de gérance libre ne peut être opposable aux créanciers et tiers que s'il a été déposé et publié au registre de commerce conformément aux dispositions légales.

## Texte intégral

محكمة الاستئناف بمراكش  
 قرار رقم 9120 صادر بتاريخ 05/10/1998  
 تجاري : أصل تجاري - إثبات الالتزام - الفصل 399 ق.ل.ع (نعم) - التسيير الحر - سجل تجاري -  
 ضرورة الإيداع والإشهاد (نعم).

شركة المامونية / ضد 1) بنك الوفاء

2) شركة تييري لوركا

3) السيد رئيس مصلحة كتابة الضبط لدى المحكمة الابتدائية بمراكش

4) رئيس مصلحة إجراءات التنفيذ والتبليغات القضائية

التعليق:

حيث أن المدعية المستأنفة ركزت استئنافها على مجانية الحكم الابتدائي للصواب حينما طبق مقتضيات الفصل 399 من ق.ل.ع تطبيقاً معيناً حينما اعتبر أن العقد المدلّى به من طرف المدعية غير مسجل بالسجل التجاري رغم أن العقد المذكور تم إشهاره وإيداعه بالسجل التجاري من قبل المكتري لوركا طبقاً للفصل 20 من القانون التجاري.

وحيث أنه طبقاً للفصل 399 من ق.ل.ع، فإن إثبات الإلتزام على مدعية.

وحيث أن المستأنفة تدعي في مقالها الاستئنافي أنها أبرمت مع شركة تييري لوركا عقداً للتسهير الحر بتاريخ 7/10/1986 وتم تسجيله بالسجل التجاري.

غير أن نسخة السجل التجاري عدد 5717 المدرج بالملف تحمل اسم شركة تسهير لوركا دون غيرها مما تبقى معه الوسيلة المتمسك بها خلاف الواقع.

لهذه الأسباب:

يبقى الحكم الابتدائي مصادفاً للصواب فيما قضى به ويجدر تأييده وإبقاء الصائر على المستأنفة.